

بحث بعنوان
" أثر الرقابة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات "

الاسم	فواز مبارك الرحماني

المقدمة

يعتبر نظام الحوكمة منهج لتحقيق التسيير الفعال للشركات، سواء العمومية أو الخاصة، وحسن ادارتها في ظل بيئة داخلية وخارجية تتصف بالديناميكية، وذلك من خلال تنظيم عملية صنع القرارات واتخاذها ثم تنفيذها بالطرق المثلى، ما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المخطط لها من طرف الشركات. تركز هذه السلسلة أساسا على عنصر الرقابة الفعالة، لاسيما الرقابة الداخلية، ورغم الترابط الواضح بين نظام الحوكمة وعنصر الرقابة، تم تحليل المعايير المعتمدة في تكريس نظام حوكمة الشركات وتوضيح مدى استنادها على المهمة الرقابية أساسا. نظام الرقابة الداخلية يتم إعداده ليعمل عدد من الأطراف ذات المصلحة للمساعدة في تقويم الأداء المالي للشركات واتخاذ القرارات. هنالك بعض شركات المساهمة تتلاعب بالأرقام الموجودة في القوائم المالية عن طريق التغير في السياسات المحاسبية عبر الفترات المالية لإعداد قوائم مالية تخدم أغراضها، وذلك لضعف نظام الرقابة الداخلية نتيجة عدم تطبيق آليات ومبادئ حوكمة الشركات التي تحقق الرقابة على المخاطر وتضمن دقة التقارير المالية، حيث أن هناك عدد من الشركات تخفي حجمها المالي الحقيقي ، وانهارت عدد من الشركات منها , WorldCom

A hold , الأمريكية المتحدة الولايات في Adelphia, Tyco international, Global Crossing , Enron, وذلك نتيجة لعدم تطبيق إجراءات حوكمة الشركات، في فرنسا , في إيطاليا Yokes , في روسيا Credit انهيار تلك الشركات أدى إلى حدوث خسائر مالية تحملها أصحاب المصالح بالإضافة إلى حدوث أزمة ثقة في تلك المجتمعات، وأظهرت الفشل الأخلاقي لكافة الأطراف ذات الصلة بعملية التقرير المالي، وأن عدم تطبيق آليات ومبادئ حوكمة الشركات أدى إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية الذي يعتبر احد العوامل في ظهور الأزمات المالية وإفلاس بعض الشركات.

تسعى هذه الدراسة الى عدد من الاهداف منها :

*التعرف على دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق الإفصاح والشفافية.

*إبراز آليات الرقابة الداخلية مع تطبيق الحوكمة .

معرفة دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة .

3 – اشكالية البحث :

كيف تساعد آليات الرقابة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات؟

وتكمن اشكالية البحث في ثلاث نقاط اساسية :

النقطة الاولى: ما هو دور نظام الرقابة الداخلية في الإفصاح والشفافية ؟

النقطة الثانية : ماهو دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة ؟
النقطة الثالثة: كيف يساعد نظام الرقابة الداخلية في تفعيل حقوق أصحاب المصالح ؟

4 - فروض البحث :

وعلى ضوء هذه التساؤلات يمكن صياغة الفرضيات على النحو الآتي :

- ✓ الفرضية الاولى : نظام الداخلية يؤثر في فاعلية الإفصاح والشفافية.
- ✓ الفرضية الثانية : نظام الرقابة الداخلية يؤثر في فاعلية مسؤوليات مجلس الإدارة .
- ✓ الفرضية الثالثة : نظام الرقابة الداخلية يؤثر في فاعلية حقوق أصحاب المصالح .

5 - منهجية البحث (المنهج الوصفي) :

تعريف المنهج المستخدم بصفة عامة :

لتحقيق هدف الدراسة ,اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد فى الواقع،ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ، ويوضح خصائصها ويعمل على تجميع المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسة للدراسة وتحليلها وتفسيرها بهدف بناء الإطار النظري لها، وذلك بالاعتماد على أدبيات المحاسبة والمراجعة التي تناولت موضوع نظام الرقابة الداخلية، وموضوع الشفافية وحوكمة الشركات والتحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها وبيان نوعية العلاقة بين متغيراتها واسبابها واتجاهاتها واستخلاص النتائج منها والتعرف على حقيقتها في ارض الواقع.

6 - تحليل نقدي للأبيات السابقة :

دراسة رقم 1 :

(دراسة احمد ،2002م،)الحوكمة والتقارير المالية للشركات المصرية)

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على مستوى الحوكمة في السوق المالية المصرية , وحددت هيئة سوق المال المصرية رفع مستوى الحوكمة , ومدى استجابة الشركات لتلك الجهود وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالسوق المالي المصري. هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم وأهداف ومبادئ ومقومات حوكمة الشركات , بتحليل العلاقة

المتبادلة بين المحاسبة وحوكمة الشركات ومراجعة جهود هيئة سوق المال لزيادة مستوى الشفافية بالحوكمة على جودة التقارير المالية المنشورة .

دراسة رقم 2 :

(دراسة د. عادل ، 2003) تطبيق حوكمة الشركات في الشركات المساهمة المصرية

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تطبيق حوكمة الشركات في الشركات المساهمة المصرية . إمكانية تطبيق حوكمة الشركات في البيئة المصرية، اتبعت الدراسة هدفت الدراسة الي مدي الي نتائج منها ، ان الظروف الحالية في المنهج الاستنباطي والاستقراي.توصلت الدراسة التي تحقق للدول مصر تساعد علي الإسراع بتطبيق حوكمة الشركات والاستفادة من المزايا التي قامت بتطبيقه في الأداء ، وزيادة الرقابة والمساءلة علي الشركات، وزيادة الإفصاح في القوائم المالية بما يحقق مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح الاخرى والشفافية تطبيق حوكمة الشركات التي تساعد علي زيادة الشفافية بالشركة . أوصت الدراسة بضرورة في القوائم المالية وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

7 - النقاش : عناصر الاختلاف بين هذه الدراسة وبين الدراسات الاخرى :

بعد عرض الدراسات السابقة وتناول أهدافها ومشاكلها وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات وتمت الاستفادة والاستعانة بها في مجال دراستي , إلا أنها لم تتكلم عن أثر الرقابة في تحقيق الشفافية المفصح عنها في تطبيق الحوكمة , سواء مدى توافر المعايير المختلفة لقوة نظام الرقابة الداخلية في عملية الحوكمة أيا كانت مراجعة داخلية أو خارجية أو لجان مراجعة , وتهدف لتأكيد الثقة في التقارير المالية التي تم الإفصاح عنها وتم تحقيق الاعتماد على كفاءة نظام الرقابة الداخلية .

فبعض هذه الدراسات لم تتعرض الآثار حوكمة الشركات على نظام الرقابة الداخلية وأثارها على مقدرة مراجع الحسابات في اكتشاف وضعف الرقابة الداخلية والأخطاء الجوهرية في القوائم المالية , غش الادارة والموظفين , استقلال المراجعة الداخلية وتبعيتها للجنة المراجعة , وجود رقابة توجه على التقارير المالية , وجود رقابة قوية على كفاءة وفعالية استخدام موارد الشركة كما أن وجو نظام رقابة داخلية فعال يعد احد المسؤوليات الرئيسة لمجلس الإدارة من شأنها توصيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة .

المبحث الأول : مفهوم نظام الرقابة الداخلية ومفهومها وخصائصها .

يتمثل مفهوم الرقابة الداخلية بأنه مجموع من الضمانات التي تساهم في توجيه المؤسسة وتهدف إلى ضمان المحافظة على الأصول ونوعية المعلومات وحمايتها من جهة وتطبيق تعليمات الإدارة وتدعيم وتحسين الأداء من جهة أخرى . تتضمن الرقابة الداخلية مجموع النظم الموضوعات من قبل الإدارة من أجل توجيه العمليات كافة بالصفة المطلوبة والفعالة واحترام السياسات الإدارية وحماية الأصول وضبط الدقة في البيانات المسجلة , عرفت الرقابة الداخلية بأنها مجموعة من المقاييس والطرق التي تتبناها المنشأة بقصد حماية أصولها من نقدية وغيرها , واختيار الدقة الحسابية لما هو مفيد بالدفاتر , وتخطيط التنظيم الإداري بالمشروع وكل ما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل المشروع للمحافظة على أصولها , واختبار دقة حساباتها ودرجة الاعتماد عليها وتنمية الكفاءة الإنتاجية وتشجيع السياسات الإدارية في الطريق المرسوم لها . عرفت الرقابة الداخلية بأنها الإطار العام للإجراءات المتخذة في مجال الرقابة والإشراف على الأنشطة المختلفة سواء كانت إنتاجية أو تسويقية أو مالية داخل المشروع . عرفت أيضاً بأنها الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية للتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعات . وعرفت بأنها عملية متكاملة تنجز عن طريق أفراد الوحدة , يتم تصميمها بقصد معالجة المخاطر وتوفير درجة معقولة من الاطمئنان . وعرفت الرقابة الداخلية بأنها خطة تنظيمية إدارية ومحاسبية للضبط الداخلي عند استخدام عوامل الإنتاج لى المنشأة وصولاً إلى أعلى معدلات ممكنة من الكفاءة الإنتاجية .

أهدافها :

يتمثل الهدف الرئيسي الذي يجب ان تحققه من وضع وتطبيق نظام الرقابة الداخلية في التوفيق بين تصرفات وسلوك العاملين وأهداف المؤسسة التي تسعى إلى تحقيقها , ويتحقق هذا الهدف في المؤسسات الصغيرة من خلال التعليمات الشفوية تحت إشراف صاحب المؤسسة مباشرة على سير الأعمال على أساس يومي , أما في المؤسسات الكبيرة توضح العلاقة بين السلطات والمسئوليات وتحديد الاختصاصات ومهام كل موظف بالمؤسسة .

وهناك أهداف أخرى للرقابة الداخلية :

* حماية أصول المشروع من الاختلاس والتلاعب مع المحافظة على حقوق الغير بالمشروع .

* تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية .

* تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسئوليات .

* رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية .

خصائص نظام الرقابة الداخلية :

1 - الخطة التنظيمية : ويقصد بها تقسيم المنشأة إلى إدارة رئيسية وإدارات فرعية , ثم تحديد اختصاصات ومسئوليات كل إدارة بوضوح والتنسيق العام بين أنشطة الإدارات المختلفة , ولكي يحقق الهيكل التنظيمي أهدافه الرقابية ينبغي مراعاة وجود تفويض واضح للواجبات , وتعريف واضح لكل من السلطة المخولة والمسئولية المعطاة , وإن أي خطة تنظيمية سليمة لا بد أن تحقق استقلال الإدارات التي تقوم بالعمل عن الإدارات التي يعهد إليها بالاحتفاظ بالأصل وعن الإدارات التي تجري فيها المحاسبة عن تلك العمليات والأصول . كم ينبغي وجود خطة تنظيمية سليمة للمنشأة توضح :

* الإدارات الرئيسية وتحديد مسئوليات وسلطات هذه الإدارات بدقة كاملة .

* تحديد الاختصاصات وتوزيع الواجبات بين الموظفين .

*توزيع المسؤوليات وتقسيم العمل .

*تنظيم وإيجاد برنامج معين للعمل .

2 - إجراءات اعتماد وتسجيل العمليات للمحافظة على الأصول :

*الحماية المادية للأصول :تعمل إدارات المنشأة على حماية أصولها وسجلاتها حماية فعالة مما يتطلب التفرقة بين الحماية المادية والحماية الحسابية .

الحماية المادية : أن تمنح الأصول الحماية الكافية والتي بمقتضاها تستبعد أي خسارة أو تلف أو سرقة .

الحماية المحاسبية : يقصد بها ارتباط السجلات بالتحركات الفعلية للأصول على أن تحتوي جميع تحركات الأصل حتى يمكن متابعته .

المبحث الثاني : مفهوم الحوكمة وأسباب نشأتها وأهدافها .

تعتبر الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة عبر استخدامها في تحقيق الجودة ولتميز في الأداء . ومصطلح الحوكمة يعني المصدر او المرجعية التي يستند إليها في حكم الشركة أو الوحدة أو الكيان , وبحسب البعض فلا يوجد حتى الآن تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين وهذا ما تؤكد من حيث الافتقار إلى تعريف موحد لهذا المفهوم , ولكن قد يرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل .وسنقتصر على استخدام مصطلح الحاكمية المؤسسية لما يحمله من شمولية ووضوح أكبر . وتعرف الحاكمية المؤسسية وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها : القواعد والإجراءات التي تضمن بأن الشركة تدار بشكل صحيح وفعال , بما في ذلك التأكد من أن المدراء والموظفون يتصرفون بشكل ملائم وفقاً للقوانين السليمة . وفقاً للبعض أن الحوكمة مفهوم قديم منذ الثورة الصناعية . لكن ما حدث هو إعادة تفعيل هذا المفهوم وخاصة بعد أن ظهرت الحاجة إليه في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية , خاصة أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية العالمية .

الحوكمة : مجموعة من القوانين والانظمة والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الشفافية والافصاح .
أسباب نشأتها :

إن سبب ظهور مفهوم الحوكمة يعود إلى انهيار بعض الشركات العالمية الكبيرة وطلبك افصاح المالية وحالات الفساد , فخلال الأعوام العديدة الماضية والمديرون استفادوا من معلومات لا يستطيع المستثمر العادي الوصول إليها ! . قامت المنظمات الدولية والأجهزة الرقابية بوضع مجموعة من المعايير والقواعد بهدف المساهمة في تحسين مستوى الأداء وتوفير الرقابة الفاعلة , وتعتبر آليات استكمال عمليات الإصلاح الإداري والمالي والتطوير المؤسسي من خلال تعزيز مبادئ العدالة والشفافية والإفصاح , وتهدف الحوكمة في الشركات إلى حماية أصولها وممتلكاتها , وإدارة استثماراتها بكفاءة , بالإضافة إلى تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة الإنتاجية , كما توفر الاطمئنان لدى الملاك والمستثمرين وحملة الأسهم , نحو تحقق عائد مناسب لاستثماراتهم مع ضمان الحفاظ على حقوقهم .

وبكذا نقدر نقول أن من أسباب ظهور الحوكمة :

- تعثر بعض الشركات .
- الفساد المالي والإداري .
- معاناة الدول من الأزمات المالية .

أهداف الحوكمة :

تهدف الحوكمة إلى تحقيق عدد من الأهداف وأهما :

- الشفافية .
- المساءلة .
- المسؤولية .
- المساواة .

الشفافية :تعتبر الشفافية من المفاهيم الحديثة والمتطورة في الحوكمة , وتعني الشفافية الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل , وجعل كل شيء قابلاً للتحقق والرؤية السليمة .

المساءلة : يحق للمساهمين مساءلة الإدارة التنفيذية عن أداؤها وهذا حق يضمنه القانون وأنظمة الحوكمة لهم , كما تضمن المساءلة مسؤولية الإدارة التنفيذية امام مجلس الإدارة ومسؤولية المجلس أمام المساهمين .

المسؤولية : تهدف إلى رفع الحس بالمسؤولية لدى شقي الإدارة (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) , وأن يتصرف كل عضو بدرجة عالية من الأخلاق المهنية .

المساواة : ويعني المساواة بين صغار المستثمرين وكبار المستثمرين , كما يقصد المساواة بين المستثمرين المحليين والاجانب على حد سواء .

الخاتمة :

أولاً : النتائج :

- مساهمة نظام الرقابة الداخلية في الإفصاح والشفافية .
- مساهمة نظام الرقابة الداخلية في تفعيل مجلس الإدارة لتحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة .
- أداء نظام الرقابة الداخلية بكفاءة يؤكد إن المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم مبادئ الحوكمة .
- حماية الشركة من الإعسار المالي للمحافظة على حقوق أصحاب المصالح .

ثانياً: التوصيات:

- قيام نظام الرقابة الداخلية بتطوير آليات مشاركة أصحاب المصالح في تحسين الأداء .
- ضرورة قيام قيام نظام الرقابة الداخلية بتفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة .
- قيام نظام الرقابة الداخلية بتفعيل المسؤوليات مجلس الإدارة لتحقيق القدر اللازم للمساءلة والمتابعة .

المراجع:

- 1- د .أحمد سباعي , التدقيق الداخلي والرقابة , (جامعة الاسكندرية : الدار الجامعية , 2002)
- 2- د. نزار الرايسي , مقرر حوكمة المؤسسات المالية .
- 3- مقرر التخطيط والرقابة المالية .